

السادة أعضاء لجنة العشرة للوفاق الوطني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

• تبقى على توقيع اتفاقية السلام بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية، شهر أو يزيد قليلاً، تتشكل بمقتضاها نواة سلطة شراكة سياسية بين الطرفين، تحكمها وترعاها تعهدات ورقابة دولية، لتنفيذ بنودها، طوال السنوات الست، وما تتمخض عنه نتائج الاستفتاء على تقرير المصير في الجنوب. أليس من الأوفق والأجدى، إرجاء مشروع "الوفاق الوطني" إلى ما بعد تشكيل السلطة الجديدة؟

• أما إذا كان القصد، أن تنهي حكومة الإنقاذ انفرادها بالسلطة اربعة عشر عاماً، بوفاق "عفا الله عما سلف"، تجاه معارضيه، فتلك غرسة جنينا المرّ من ثمرها، وشكلت مع عوامل اخرى، احدى مكونات الأزمة الوطنية العقيمة المقيمة.

ومع ذلك، إذا كانت الإنقاذ جادة في فتح باب الحوار، وصولاً إلى الحد الأدنى من منافذ الانعتاق من إفسار الأزمة، فعليها أن تبادر برفع حالة الطوارئ والغاء القوانين المقيدة للحريات.

لا نود، ولا يحق لنا أن نلزم لجننتكم بما ليس في اختصاصها، لكن يظل الحديث عن الوفاق فاقداً للمصداقية، ما لم يطرح مشروعاً لتسوية أحوال الذين أحيلوا للصالح العام من الخدمة المدنية والقوات النظامية والمؤسسات الانتاجية والخدمية والتربوية، ورفع المظالم والتعويضات.

• مفردات ميثاق، تعاهد، تواتق، انهكها التواتر وأفرغ شحنتها، وكاد التوقيع عليها يتماهى والتوقيع على صك بلا رصيد ... ما الذي يمنع أن يحال الموضوع إلى اللجنة القومية للدستور الدائم، [وليس الدستور الانتقالي الذي حددت مشاكوس مبادئه وبنوده، ولم تترك للجنة سوى ما يشابهه Fill In The Space]، وما يتواضع عليه أهل السودان يلحق بصلب الدستور؟

نرجو أن تولي لجننتكم هذا الاقتراح ما يستحقه من اهتمام ولكم فائق التقدير

سكرتارية اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

الخرطوم 3 نوفمبر 2003